المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

تضخم التكاليف

أثر التحولات السياسية على الأسعار في شمال شرق سوريا

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا
العدد (2) – شباط 2026

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2026
المركز السوري لبحوث السياسات شباط/فبراير 2026

حقوق النشر وإخلاء المسؤولية

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمركز. ويجوز استخدام هذا المحتوى أو أي جزء منه وفقاً لرخصة المشاع الإبداعي (CC BY-NC-ND)، شريطة الإشارة إلى المصدر بشكل واضح، وعدم استخدامه لأغراض تجارية، وعدم إجراء أي تعديلات عليه.

تم الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحرير والترجمة، وذلك لأغراض الدعم اللغوي وتحسين الصياغة، دون أن يؤثر ذلك على المحتوى التحليلي أو النتائج الواردة في هذه النشرة، والتي تبقى مسؤولية المركز بالكامل.

الملخص التنفيذي

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضخماً على أساس شهري (M-o-M) بنسبة 6.5 بالمئة خلال شباط 2026 مقارنةً بكانون الثاني 2026، نتيجة عوامل متداخلة أبرزها تقلب سعر الصرف، وارتفاع تكاليف النقل والطاقة، واشتداد البرد، إضافة إلى ضعف الرقابة على الأسواق. على مستوى المجموعات الرئيسية، ارتفعت أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.9 بالمئة، وأسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 5.9 بالمئة، ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 16.8 بالمئة، ومجموعة الصحة بنسبة 5.8 بالمئة ومجموعة النقل بنسبة 5.7 بالمئة،

سجلت محافظات الرقة ودير الزور والحسكة معدلات تضخم مرتفعة، يمكن عزوها بشكل رئيسي إلى سيطرة القوات الحكومية على الرقة ودير الزور، وما تبع ذلك من انتقال جذري من نظام الدعم التمويني الذي كان سائداً تحت مظلة الإدارة الذاتية إلى اعتماد أسعار السوق المحررة للسلع الاستراتيجية والخدمات الأساسية (الخبز والمازوت والبنزين والغاز والكهرباء والمياه).

تشير بيانات شباط 2026 إلى نمط مزدوج على المستوى الوطني: تقارب نسبي في أسعار السلع القابلة للتداول. يمكن ربطه بالتحولات في السياسات التجارية منذ فتح الاستيراد، والذي ترافق لاحقاً مع توحيد الرسوم الجمركية في المناطق الخاضعة للحكومة الانتقالية. في مقابل تباين مرتفع للخدمات غير القابلة للتداول والسلع المعمرة، حيث بقيت أسعارها محكومة بعوامل محلية مثل تكاليف التشغيل (وخاصة الطاقة)، ومستويات الدخل، والطلب المحلي، إضافة إلى اختلاف عملة التداول بين المناطق.

يُظهر تحليل المساهمة في التضخم الشهري لشهر شباط 2026 أن الضغوط السعرية على المستوى الوطني (6.5 بالمئة) تركزت أساساً في مجموعتين رئيسيتين: السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى (52 بالمئة)، ومجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية (30 بالمئة)، مع مساهمات ثانوية من مجموعة النقل ومجموعة التجهيزات المنزلية.

استمر مصرف سوريا المركزي بتثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند 11055 ليرة للدولار للشهر التاسع على التوالي، في مقابل تذبذبات واضحة في السوق الموازي الذي تراوح بين 11507 و11786 ليرة سورية لكل دولار. ورغم هذه التقلبات، سجلت الليرة السورية تحسناً بنسبة 1.7 بالمئة خلال شباط، حيث بلغ متوسط سعر الصرف إلى 11655 ليرة مقارنة بـ 11773 ليرة في الشهر السابق.

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.13 مليون ليرة سورية في شهر شباط 2026، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.32 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 3.1 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر. وصل خط الفقر المدقع للأسرة في شهر شباط 2026 إلى 3.11 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 4.89 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 6.76 مليون ليرة سورية. ويكشف تحليل نسب تغطية وسطي الأجور لخطوط الفقر في سوريا، عن أزمة هيكلية عميقة في كفاية الدخل، لا سيما في القطاعين العام والخاص. على المستوى الوطني، يُظهر المتوسط العام عجزاً حاداً، حيث تقل أجور الموظف الجامعي الحكومي عن 63 بالمئة من خط الفقر المدقع، وتتسع هذه الفجوة لتتجاوز 83 بالمئة عند مقارنتها بخط الفقر الأعلى.

قائمة المحتويات

حقوق النشر وإخلاء المسؤولية 1
الملخص التنفيذي 2
قائمة المحتويات 3
قائمة الجداول 3
قائمة الأشكال البيانية 3
1. تمهيد 4
2. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا 5
3. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا 7
3.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك 8
3.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات 12
4. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية 14
5. المساهمة في التضخم 16
6. التغيرات في أسعار الصرف 18
7. الأجور في سوريا 19
8. خطوط الفقر في سوريا 20
9. خاتمة 22
10. المراجع والمصادر 23
الملاحق 24

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر شباط 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 6
الجدول (2): مقارنة أسعار مجموعة من السلع الغذائية خلال شهري كانون الثاني وشباط 2026 10
الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر شباط 2026 19
الجدول (4): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر شباط 2026 21

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (Y-o-Y) للأسعار في سوريا خلال الفترة (شباط 2025 – شباط 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 5
الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر شباط 2026 7
الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر شباط 2026 .. 12
الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر شباط 2026 16
الشكل (5): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال شباط 2026 18
الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر شباط 2026 20

تضخم التكاليف: أثر التحولات السياسية على الأسعار في شمال شرق سوريا

1. تمهيد

تقدم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم في جميع المحافظات السورية، استناداً إلى مسح شهري للأسعار ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات منذ تشرين الأول 2020. بناءً على منهجية قام المركز بتطويرها لحساب دليل الرقم القياسي للأسعار، والتي تضمنت مكونات سلة المستهلك، والتثقيل، واختيار الأسواق. وتستند هذه النشرة إلى المسح الشهري لأسعار المستهلك الذي يغطي 58 سوقاً و 112 سلعة وخدمة في مختلف المحافظات ومناطق السيطرة في سوريا، وفق سنة أساس 2021 (دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022).

تعرض هذه النشرة نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك، حيث تستعرض دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر شباط 2026 (سنة الأساس 2021)، وفقاً للمناطق ومجموعات السلع والخدمات الرئيسية. استناداً إلى دليل الأسعار، تقوم النشرة بتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر على المستوى المحلي في جميع المناطق السورية.

تُظهر المعطيات الميدانية أن تطورات الأسعار خلال شهر شباط 2026 جاءت في سياق انتقال عملي نحو تنفيذ ترتيبات الإدماج المؤسسي في محافظتي دير الزور والرقة ضمن منظومة الحكومة الانتقالية، حيث بدأت عملية توحيد الأطر التنظيمية والاقتصادية، بما في ذلك تنظيم قطاع الطاقة ومنع أنشطة التكرير البدائية (الحراقات)، وإعادة مواءمة أسعار عدد من السلع الأساسية مع المستويات المعتمدة في مناطق الحكومة.

انعكست هذه الإجراءات على بنية التكاليف في السوق من خلال ارتفاع أسعار المحروقات ومشتقاتها، نتيجة توقف مصادر التكرير المحلية منخفضة التكلفة، وهو ما امتد أثره إلى زيادة تكاليف النقل والإنتاج والخدمات. وتزامن ذلك مع استمرار العوامل الموسمية المرتبطة بانخفاض درجات الحرارة، إلى جانب دخول شهر رمضان، ما أسهم في تعزيز الطلب على المواد الغذائية والخدمات المرتبطة بالاستهلاك اليومي، في وقت واجهت فيه بعض الأسواق قيوداً على العرض وارتفاعاً في تكاليفه.

وتشير هذه الديناميات إلى أن الموجة السعرية المسجلة تعكس انتقالاً لصدمة ذات طابع مؤسسي-طاقي، انطلقت من إعادة تنظيم موارد النفط والغاز وآليات التسعير في شرق سوريا، ثم انتقلت تدريجياً عبر قنوات النقل والإنتاج والتوزيع لتشمل السلع الغذائية والخدمات الأساسية، بما يعزز الطابع الهيكلي للتضخم خلال هذه المرحلة.

وتشير المشاهدات إلى أن تكاليف الطاقة، ولا سيما الغاز والمحروقات، لعبت دوراً بارزاً في تشكيل الاتجاهات السعرية خلال هذا الشهر، من خلال تأثيرها المباشر على الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بما في ذلك المطاعم والمنتجات الغذائية الطازجة. كما استمرت التغيرات في سلاسل الإمداد وحركة البضائع بين المحافظات في التأثير على مستويات الأسعار وتفاوتها جغرافياً.

ومن زاوية الطلب، توضح المشاهدات الميدانية أن الضغوط السعرية خلال شباط انعكست على سلوك الأسر، حيث اتجهت بعض الأسر إلى تعديل أنماط استهلاكها من حيث الكميات أو نوعية السلع، في ظل ارتفاع الأسعار وعدم انتظام مصادر الدخل في بعض المناطق وخاصة الساحلية. وفي المقابل، استمرت بعض الأسواق في تسجيل مستويات طلب أعلى نسبياً، ما يعكس تبايناً في القدرة الشرائية بين المناطق.

في ضوء ذلك، يقدم تحليل الأسعار لشهر شباط 2026 قراءة تدمج بين أثر التحولات المؤسسية في شمال شرق سوريا، والعوامل الموسمية المرتبطة بموجات البرد وشهر رمضان، إلى جانب تأثيرات رفع أسعار الكهرباء، بما يتيح فهماً أكثر تكاملاً للاتجاهات السعرية خلال هذا الشهر.

2. التضخم السنوي (٧-٥-٧) في سوريا

يُظهر الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر شباط 2026 استمرار المسار التصاعدي للأسعار، حيث بلغ معدل التضخم على أساس سنوي 24.7 بالمئة مقارنةً بنظيره في شباط 2025. وقد ارتفع المؤشر من 718 نقطة (سنة الأساس 2021=100) إلى 895 نقطة، وهو ما يعكس اتساع الفجوة السعرية خلال عام واحد. ويشير هذا التطور إلى بقاء الضغوط التضخمية قائمة ضمن بنية الاقتصاد السوري، إلى جانب تأثير العوامل النقدية والهيكلية التي تحدّ من استقرار المستوى العام للأسعار.

سجّلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى تضخماً سنوياً مرتفعاً بلغت نسبته 34.7 بالمئة في شهر شباط 2026 مقارنةً بالشهر ذاته من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة مدفوعةً بشكل أساسي بالارتفاع الحاد في إيجارات السكن الفعلية والمحتسبة التي نمت بنسبة قياسية بلغت 59 بالمئة.

الشكل (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتضخم السنوي (٧-٥-٧) للأسعار في سوريا خلال الفترة (شباط 2025 – شباط 2026)، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

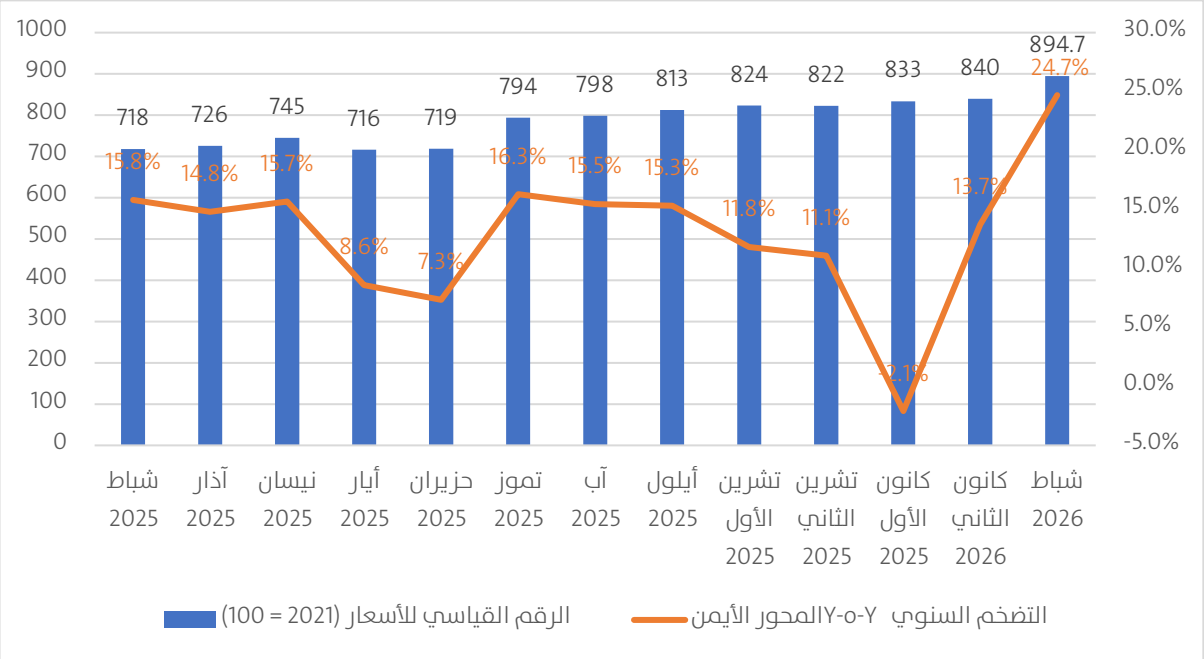

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2024 و 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

كما ارتفعت أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 25.9 بالمئة، مع زيادات متفاوتة في مكوناتها، شملت الفواكه بنسبة 48 بالمئة، والزيوت والدهون بنسبة 34 بالمئة، واللحوم بنسبة 33 بالمئة، والبقول والخضار بنسبة 31 بالمئة، مقابل زيادات أقل نسبياً في اللحوم بنسبة 8.4 بالمئة، واللبن والجبن والبيض بنسبة 14 بالمئة، والبن والشاي والكاكاو بنسبة 15.2 بالمئة.

وفي الوقت ذاته، ارتفعت أسعار مجموعة التعليم بنسبة 17.5 بالمئة، رغم إعادة هيكلة بعض المؤسسات التعليمية ومواءمة الرسوم مع تسعيرات الجامعات الحكومية والخاصة، كما ارتفعت أسعار مجموعة الصحة بنسبة 9.8 بالمئة مع تراجع في جودة الخدمات الصحية، خاصة في المشافي الحكومية، نتيجة محدودية التمويل. وارتفعت أسعار مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 21.4 بالمئة، ومجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية بنسبة 18.2 بالمئة، ومجموعة الملابس والأحذية بنسبة 11.8 بالمئة.

الجدول (1): التضخم السنوي والشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر شباط 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي شباط 2025	الرقم القياسي كانون الثاني 2026	الرقم القياسي شباط 2026	التضخم السنوي (Y-o-Y)	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	718	840	895	%24.7	%6.5
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	535	636	673	%25.9	%5.9
2	الدخان والتبغ	404	595	598	%47.8	%0.4
3	الملابس والأحذية	566	609	632	%11.8	%3.8
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1174	1461	1,576	%34.3	%7.9
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	508	514	600	%18.2	%16.8
6	الصحة	751	780	825	%9.8	%5.8
7	النقل	969	816	863	%10.9-	%5.7
8	الاتصالات	231	202	203	%12.1-	%0.5
9	الترويح والثقافة	478	454	472	%1.2-	%4.0
10	التعليم	735	858	864	%17.5	%0.7
12+11	سلع وخدمات متنوعة	696	802	846	%21.4	%5.4

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

من جانب آخر، شهدت بعض مجموعات الاستهلاك تراجعاً في أسعارها على أساس سنوي، حيث انخفضت أسعار مجموعة النقل بنسبة (10.9 بالمئة)، وأسعار مجموعة الاتصالات بنسبة (12.1 بالمئة)، ومجموعة الترويح والثقافة بنسبة (1.2 بالمئة). ويرتبط هذا الانخفاض بعوامل سياساتية، من بينها فتح الاستيراد بالنسبة للسلع الاستهلاكية، وتخفيض الرسوم الجمركية على الهواتف المحمولة، وانضمام مناطق جديدة إلى الشبكات المحلية بالنسبة للاتصالات (إدلب وريف حلب) بدلاً من المخدمات الأجنبية (آيلوكس

وتروكس) ذات التكاليف المرتفعة نسبياً، إضافةً إلى قرارات تخفيض أسعار الوقود[1] التي أسهمت في خفض تكاليف النقل بعد الصدمة السعرية الناجمة عن قرارات الحكومة المؤقتة برفع أسعار البنزين والمازوت والغاز والخبز عقبت سقوط النظام.

3. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

بالتزامن مع قدوم شهر رمضان، سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك تضخماً على أساس شهري (M-o-M) بنسبة 6.5 بالمئة خلال شباط 2026 مقارنةً بكانون الثاني 2026، نتيجة عوامل متداخلة أبرزها تقلب سعر الصرف، وارتفاع تكاليف النقل والطاقة، واشتداد البرد، إضافة إلى ضعف الرقابة على الأسواق. وسجلت جميع مجموعات الاستهلاك الرئيسية ارتفاعات على أساس شهري تراوت بين 0.4 بالمئة و 16.8 بالمئة بما يشير استمرار التباين وازدياد الضغوط السعرية بشكل خاص في السلع والخدمات الأساسية. فقد ارتفعت أسعار السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 7.9 بالمئة، وأسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 5.9 بالمئة، والتجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 16.8 بالمئة، والصحة بنسبة 5.8 بالمئة والنقل بنسبة 5.7 بالمئة، والسلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.4 بالمئة. وقد ارتفعت أسعار مجموعة التعليم بنسبة 0.7 بالمئة، والاتصالات بنسبة 0.5 بالمئة والدخان والتبغ بنسبة 0.4 بالمئة.

الشكل (2): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك في سوريا بحسب مجموعات الاستهلاك خلال شهر شباط 2026 (بالنسب المئوية)

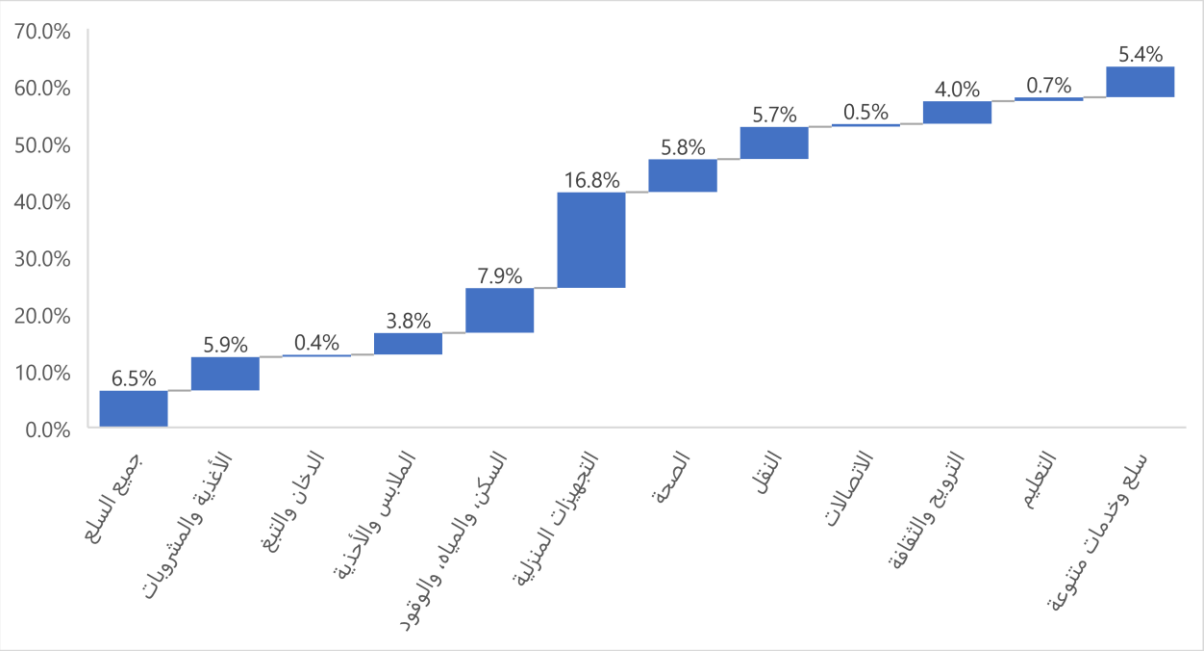

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[1] في العاشر من كانون الأول 2024 تم رفع أسعار البنزين المدعوم ليصبح 1.294 دولار أمريكي، ثم خُفض إلى 1.16 دولار أمريكي في 21 كانون الأول 2024، واستمر هذا السعر في عام 2025 إلى أن تم تخفيضه إلى 0.85 دولار أمريكي في 12 تشرين الثاني 2025 تزامناً مع رفع أسعار الكهرباء. أما مازوت التدفئة والنقل فرفع إلى 1.069 دولار أمريكي في 10 كانون الأول 2024، ثم خفض إلى 1.028 دولار أمريكي في 21 كانون الأول 2024، ثم خفض إلى 0.75 دولار أمريكي في تشرين الثاني 2025. وقد ساهم تخفيض سعر البنزين في تخفيض أجور النقل الداخلي والنقل بين المحافظات.

3.1. التضخم الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يستعرض التحليل الآتي أبرز المجموعات السلعية والخدمية التي شهدت مستويات تضخم متباينة أو تغيرات ملموسة في مؤشر أسعارها خلال شهر شباط 2026، وذلك بالاعتماد على المقارنة الشهرية مع شهر كانون الثاني السابق:

3.1.1. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

شهدت مستويات المعيشة في سوريا خلال شهر شباط 2026 ضغوطاً تضخمية متنامية، تجلت بوضوح في مؤشرات أسعار مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، التي سجلت ارتفاعاً شهرياً إجمالياً بنسبة 7.9 بالمئة مقارنة بشهر كانون الثاني المنصرم. ويعكس هذا التسارع السعري حالة من عدم الاستقرار في تكاليف الاحتياجات الأساسية.

وعلى صعيد المكونات التفصيلية لهذه المجموعة، تصدرت تكاليف الطاقة والوقود (الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى) قائمة الارتفاعات بنسبة بلغت 8.5 بالمئة، تلتها مباشرة عقود إيجار المساكن (الفعلية والمحتسبة) التي نمت بنسبة 8 بالمئة. وقد أدى هذا الارتفاع إلى قفزة في متوسط القيمة الإيجارية الشهرية للمسكن على مستوى البلاد، لتصل إلى قرابة 2.2 مليون ليرة سورية بعد أن كانت مستقرة عند حدود 2 مليون ليرة في الشهر السابق. وفي سياق متصل، سجلت أسعار إمدادات المياه والخدمات المرتبطة بالسكن زيادة قدرها 2.8 بالمئة، بينما ظلت تكاليف أعمال صيانة وإصلاح المساكن هي الأقل تأثراً بارتفاعات حادة، حيث لم تتجاوز نسبة زيادتها 1 بالمئة.

ارتبطت هذه التحولات السعرية بأزمات عرض حادة؛ فقد أدى الانقطاع الواسع لمادة الغاز المنزلي من القنوات النظامية إلى انتعاش الأسواق غير النظامية (السوداء)، حيث تضاعفت الأسعار لتبلغ وسطياً 228000 ليرة سورية للأسطوانة الواحدة، مقارنة بنحو 150000 ليرة سورية في الشهر الماضي. وبالتوازي مع أزمة الوقود، واجه قطاع المياه تحديات مزدوجة تمثلت في ارتفاع الأسعار وتراجع الجودة؛ إذ قفز سعر المتر المكعب من مياه الصهاريج إلى حدود 52000 ليرة سورية، بالتزامن مع رصد حالات تلوث مائي في مناطق عدة، أبرزها منطقة الدويلعة في ريف دمشق، مما زاد من الأعباء الصحية والاقتصادية على القاطنين.

أما في قطاع الطاقة البديلة، فيُظهر الرصد الميداني تبايناً مكانياً واضحاً في تكاليف تشغيل الأمبيرات (المولدات الخاصة)، يرتبط بالظروف الاقتصادية وأنماط التسعير في كل منطقة. ففي المحافظات الخاضعة للحكومة الانتقالية، تراوحت تكلفة الكيلوواط الساعي بين 4000 و 6000 ليرة سورية، متأثرة بارتفاع تكاليف الوقود والتشغيل ضمن بيئة تتجه نحو تحرير أسعار الطاقة. في المقابل، سُجلت تكلفة أدنى في الحسكة (إدارة ذاتية)، عند نحو 1400 ليرة سورية، في سياق يتصل بتوفر نسبي للمشتقات النفطية المحلية واعتماد آليات دعم مختلفة.

يرتبط هذا التباين بارتفاع أسعار الكهرباء عبر الشبكة النظامية الذي بدأ في الدورة السادسة من عام 2025، والذي انعكس لاحقاً في إصدار أول فواتير وفق التعرفة الجديدة في كانون الثاني 2026، وما تبعه من إعادة توزيع لتكاليف الطاقة ضمن هيكل الأسعار. وقد جرى تحميل جزء من هذه التكاليف على

الخدمات عبر الاعتماد على ألواح الطاقة الشمسية أو من خلال إدماج تكلفة الكهرباء في أسعار السلع والخدمات. وتُظهر هذه المعطيات أن مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى تشكل أحد المكونات الرئيسية للضغوط السعرية، نتيجة ارتباط تكاليف الطاقة بالإيجارات والخدمات اليومية، وما ينتج عن ذلك من انتقال أثر التكاليف إلى مستويات الأسعار. كما يعكس اختلاف تكاليف الطاقة البديلة بين المناطق استمرار تباين أنماط التسعير، وهو ما ينعكس في فروقات مكانية في مستويات الأسعار بين المحافظات.

3.1.2. مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية

شهد المشهد الاقتصادي السوري خلال شهر شباط 2026 تصاعداً ملموساً في معدلات التضخم المرتبطة بمجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، حيث سجلت تضخماً على أساس شهري بنسبة 5.9 بالمئة مقارنة بمستويات شهر كانون الثاني السابق. وتعكس هذه الزيادة عمق الضغوط التضخمية التي لا تزال تلقي بظلالها على القدرة الشرائية للمستهلك في ظل قدوم شهر رمضان وزيادة الطلب على السلع الغذائية.

وعند مراجعة بيانات المجموعات الفرعية المكونة لهذه المجموعة، يبرز التباين الحاد في نسب الارتفاع؛ إذ استحوذت مجموعة اللحوم على الحصة الأكبر من هذه الموجة التضخمية بمعدل استثنائي قدره 19.8 بالمئة. وقد تجلى هذا الارتفاع بوضوح في أسعار السلع الاستراتيجية، حيث ارتفع سعر الكيلوغرام الواحد من لحم الغنم من 149000 ليرة سورية إلى 171000 ليرة سورية، وارتفع سعر الكيلو غرام الواحد من لحم الدجاج من 29000 ليرة سورية إلى 39000 ليرة سورية. وقد كان لقرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير التابعة للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية في منع استيراد الفروج الحي والمجمد[2] دور في رفع أسعار الفروج خلال هذا الشهر، ويعود ذلك لعدة نواحي، الأول قلة العرض من الفروج المحلي بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجه، الناجم عن ارتفاع أسعار حوامل الطاقة والأعلاف وأجور النقل[3]، ولجوء التجار إلى استيراد الفروج المجمد من تركيا والقيام ببيعه على أساس أنه محلي بعد القيام بفك تجميده وتقطيعه[4]. أما اللحوم فبرغم توافر أمطار غزيرة خلال المرحلة الحالية وتوافر مراعي مناسبة لها إلا أن أسعارها ارتفعت تزامناً مع ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء.

وارتفعت أسعار البقول والخضار بشكل ملحوظ خلال شهر شباط 2026، فوصل سعر الكيلو غرام من البندورة لحدود 10500 ليرة سورية، والبطاطا لحدود 6300 ليرة سورية، والباذنجان لحدود 10400 ليرة سورية، والخيار لحدود 13300 ليرة سورية، وفطعة الخس لحدود 3500 ليرة سورية، والبقدونس لحدود 2000 ليرة سورية. وفي سياق متصل، سجلت مجموعة الفواكه تضخماً مرتفعاً بنسبة 9.6 بالمئة، فوصل سعر الكيلو غرام من الليمون الحامض لحدود 16700 ليرة سورية، والتفاح 17000 ليرة سورية، والموز لحدود 13000 ليرة سورية.

[2] الإخبارية. (2026، 2 شباط). اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير توقف استيراد بعض المنتجات الزراعية.
[3] وكالة سانا. (2026، 11 شباط). ارتفاع أسعار الفروج في أسواق دمشق وتراجع الإقبال على شرائه
[4] بحسب مقابلة مع أحد كبار تجار الفروج في ريف دمشق بتاريخ 20 شباط 2026.

وتجتمع عدة عوامل لتفسير هذا الاضطراب السعري في المنتجات الزراعية، يأتي في مقدمتها إيقاف الاستيراد بعدد من المواد (بطاطا، بطاطا مفرزة، ملفوف، قرنبيط، جزر، برتقال، ليمون، فريز طازج، بيض المائدة) خلال شهر شباط[5]، وضعف الإنتاج الناجم عن التغيرات المناخية وعدم انتظام الهطولات المطرية، إضافة إلى الارتفاع الحاد في تكاليف المدخلات الزراعية الأساسية مثل الأسمدة والمحروقات والمياه، وصولاً إلى زيادة أجور النقل اللوجستي. إن تظافر هذه العوامل أدى إلى زيادة مطردة في تكاليف الإنتاج لدى المزارعين، والتي انتقلت بشكل مباشر إلى المستهلك النهائي، مما فاقم من حدة الأزمة المعيشية خلال فترة الرصد.

الجدول (2): مقارنة أسعار مجموعة من السلع الغذائية خلال شهري كانون الثاني وشباط 2026 (بالليرة السورية)

#	السلعة	الوحدة	أسعار كانون الثاني 2026	أسعار شباط 2026	التضخم الشهري (M-o-M)
1	خبز فرن موحد	1 كغ	4080	4150	%1.7
2	رز حر	1 كغ	12100	12050	%0.4-
3	لحم غنم	1 كغ	149500	151400	%1.3
4	لحم دجاج	1 كغ	29400	37800	%28.6
5	طون	160 غ	13000	13200	%1.5
6	بيض	30 قطعة	35200	32800	%6.8-
7	زيت نباتي	1 كغ	23000	23700	%3.0
8	ليمون حامض	1 كغ	13900	16700	%20.1
9	تفاح	1 كغ	15400	16900	%9.7
10	بندورة طازجة	1 كغ	9300	10500	%12.9
11	بطاطا	1 كغ	6000	6300	%5.0
12	باذنجان	1 كغ	8500	10400	%22.4
13	خيار	1 كغ	10500	13300	%26.7
14	سكر حر	1 كغ	8900	8600	%3.4-
15	بقدونس	1 باقة	1500	2000	%33.3
16	عوامة ومشبك	1 كغ	24600	25500	%3.7
17	شاي أسود	1 كغ	126700	135900	%7.3
18	بن برازيلي	1 كغ	139900	140200	%0.2

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وارتفعت أسعار المجموعات الأخرى بنسب مرتفعة لكن أقل من اللحوم والبقول والخضار والفواكه، فارتفعت أسعار مجموعة الأسماك والأغذية البحرية بنسبة 6.8 بالمئة، ليصل سعر كيلو سمك الأجاج البحري لـ 125000 ليرة سورية، والكارب النهري لـ 46000 ليرة سورية. فيما ارتفعت أسعار مجموعة السكر والحلوى بنسبة 4.8 بالمئة، ليصل سعر الكيلو غرام من السكر الأبيض لحدود 8500 ليرة سورية، والهريسة بفستق حلبي لحدود 75000 ليرة سورية، والعوامة والمشبك لحدود 25000 ليرة سورية. وارتفعت أسعار

[5] نفس قرار اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير بتاريخ 2 شباط 2026.

مجموعة الزيوت والدهون بنسبة 3.4 بالمئة ليصل وسطي سعر الزيت النباتي لحوالي 23700 ليرة سورية وزيت الزيتون لحوالي 76000 ليرة سورية. في المقابل حافظت مجموعتا الخبز والحبوب واللبن والجبن والبيض على استقرار أسعارهما

3.1.3. مجموعة النقل

سجلت مجموعة النقل ارتفاعاً في رقمها القياسي بنسبة 5.7 بالمئة في شهر شباط 2026 مقارنةً بالشهر السابق. فوصل سعر ليتر البنزين الرسمي لحدود 9675 ليرة سورية بدلاً من 9050 ليرة سورية في الشهر السابق، حيث تعتمد الحكومة سعر صرف خاص أعلى من سعر السوق عند تسعير البنزين والمازوت في محطات الوقود، كما ارتفعت أجرة التاكسي داخل المدينة (3 كم) لحدود 23000 ليرة سورية بدلاً من 20300 في الشهر السابق.

إن الارتفاعات الكبيرة في أسعار مجموعة النقل كانت في محافظتي الرقة ودير الزور، فبعد دمج المحافظتين في إدارة الحكومة الانتقالية، قامت الحكومة مباشرة بإلغاء الدعم عن السلع الأساسية كالبنزين والمازوت والغاز والخبز، كما قامت بمنع الحراقات البدائية التي كان يعتمد عليها سكان المنطقة، فارتفع الرقم القياسي لمجموعة النقل في الرقة بنسبة 40.4 بالمئة وفي دير الزور بنسبة 38.8 بالمئة. ووصل سعر ليتر البنزين في الرقة لحدود 10000 ليرة سورية وفي دير الزور لحدود 11000 ليرة سورية، ووصل سعر ليتر المازوت لحدود 8800 ليرة سورية في الرقة و9400 ليرة في دير الزور. مما يشير إلى حصول صدمة تضخمية في المحافظتين نتيجة الانتقال السياسي الأخير.

3.1.4. مجموعة الصحة

شهدت مجموعة الصحة خلال شهر شباط 2026 ضغوطاً تضخمية ملموسة، حيث سجل الرقم القياسي لأسعار هذه المجموعة ارتفاعاً بنسبة 5.8 بالمئة مقارنة بالشهر السابق. ويعكس هذا الارتفاع اتساع الفجوة بين التكاليف التشغيلية للخدمات الطبية وبين القدرة المالية للمواطنين، مما يضع تحديات جوهرية أمام استدامة الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية.

وعلى صعيد الخدمات الطبية المهنية، سجلت أجور المعاينات تبايناً يعكس التخصصية والطلب؛ إذ ارتفع متوسط كلفة المعاينة لدى الطبيب المختص (قلبية مع إيكو) لتصل إلى 88000 ليرة سورية مقارنة بنحو 55000 ليرة سورية للطبيب العام (داخلية). وفي سياق متصل، شهدت خدمات طب الأسنان قفزة سعرية حادة، حيث وصلت كلفة العلاج الأسنان (الذي يشمل الحفر وسحب العصب والحشوة) إلى 355000 ليرة سورية.

أما في القطاع المؤسسي، فقد واصلت كلف الاستشفاء في المستشفيات الخاصة مسارها التصاعدي، حيث بلغت أجرة الإقامة لليلة واحدة نحو 660000 ليرة سورية (فندقة فقط دون احتساب الأدوية أو الإجراءات الجراحية). في المقابل تطلب المشافي الحكومية التابعة لوزارة الصحة ووزارة التعليم العالي كل شيء من ذوي المريض من اللاصق إلى السيروم إلى مستلزمات العملية الجراحية[6]، وترافق هذا

[6] بحسب مقابلة مع طبيب في المشفى الوطني بدمشق بتاريخ 25 شباط 2026.

الارتفاع مع زيادة مطردة في أسعار السلع الصيدلانية الأساسية؛ إذ ارتفع سعر ظرف "الباراسيتامول" ليصل إلى 5000 ليرة سورية، والمضادات الحيوية إلى نحو 15500 ليرة سورية.

3.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

تعكس الخارطة التضخمية في المحافظات السورية خلال شهر شباط لعام 2026 تبايناً مكانياً جلياً في الأداء السعري، حيث برزت فجوات هيكلية ناتجة عن التحولات السياسية والإدارية المتسارعة في مناطق شمال شرق وشمال غرب سوريا. فقد سجلت محافظات الرقة ودير الزور والحسكة معدلات تضخم مرتفعة تراوحت بين 4.4 و 13.8 بالمئة، يمكن عزو الارتفاع في شمال شرق سوريا بشكل رئيسي إلى إدماج الرقة ودير الزور ضمن مظلة الحكومة الانتقالية، وما تبع ذلك من انتقال جذري من نظام الدعم التمويني الذي كان سائداً تحت مظلة الإدارة الذاتية إلى اعتماد أسعار السوق المحررة للسلع الاستراتيجية والخدمات الأساسية. هذا التحول الهيكلي أدى إلى بروز صدمات تضخمية فورية وعنيفة، حيث تأثرت القوة الشرائية بشكل مباشر نتيجة تسعير الخبز والكهرباء والغاز والمازوت والبنزين وفقاً لأسعار إدارية محررة، مما أحدث قفزات سعرية مفاجئة في تكاليف المعيشة والإنتاج داخل هذه المناطق.

الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر شباط 2026 (بالنسب المئوية)

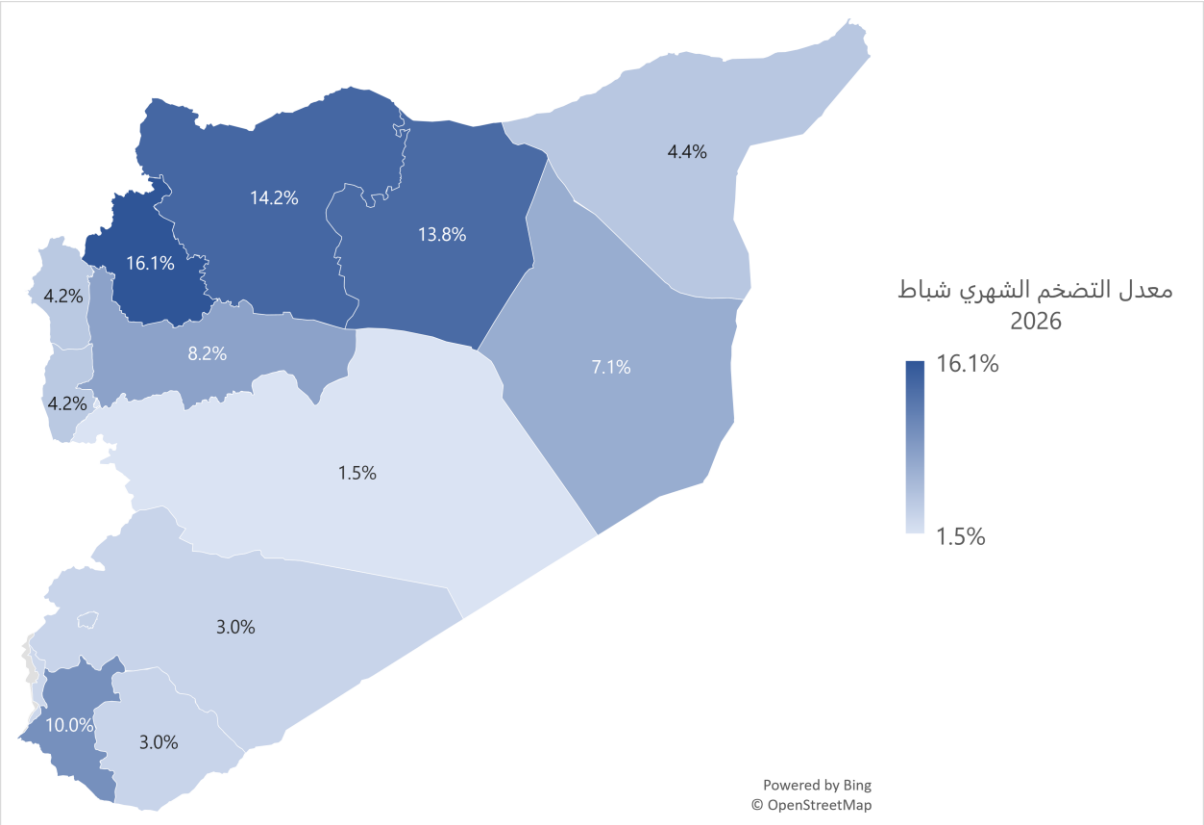

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تعكس تطورات الأسعار خلال شهر شباط 2026 نمطاً تضخمياً غير متجانس على المستوى الجغرافي، تشكّل من تفاعل عوامل هيكلية وموسمية ضمن بيئة اقتصادية مجزأة . وقد أسهمت العوامل الموسمية، ولا سيما حلول شهر رمضان وموجة البرد، في تعزيز الطلب الاستهلاكي على السلع الغذائية والخدمات اليومية، ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في محافظات مثل حلب وإدلب ودرعا إلى مستويات تجاوزت 10 بالمئة. في المقابل، أظهرت محافظات دمشق وريفها والسويداء والقنيطرة وطرطوس اتجاهات أكثر استقراراً، بمتوسطات تضخمية أدنى، ما يعكس تفاوتاً في درجة مرونة الأسواق المحلية وقدرتها على امتصاص الصدمات.

في المحافظات الخاضعة للحكومة الانتقالية، ارتبطت الزيادات السعرية بارتفاع تكاليف النقل والطاقة وتأثيرات أسواق الهال كمحدد رئيسي للأسعار، إلى جانب تفاقم أزمة انقطاع الغاز، التي شكّلت عاملاً ضاغطاً مباشراً على السوق. وقد انعكس ذلك في توسع السوق غير الرسمية وارتفاع أسعار أسطوانات الغاز، وما ترتب عليه من زيادة في تكاليف الخدمات والوجبات الجاهزة والأنشطة الإنتاجية الصغيرة. أما في شمال غرب سوريا، ولا سيما في إدلب وريف حلب حيث يسود التداول بالليرة التركية، فقد تميزت ديناميات الأسعار بتأثرها الإضافي بتقلبات أسعار الصرف وتعدد العملات، إلى جانب أزمة المحروقات، ما أسهم في رفع تكاليف الإنتاج والخدمات وتضخيم أثر الصدمات على أسعار السلع الأساسية. وفي المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة أو الهشاشة الاقتصادية الأعلى، مثل حلب ودرعا، جاءت الضغوط التضخمية أكثر حدة نتيجة الحساسية المرتفعة لتكاليف الطاقة والقيود على العرض، وهو ما انعكس على سلوك الأسر من خلال تقليص الاستهلاك والتركيز على السلع الأساسية.

وفي شمال شرق سوريا، ارتبطت ديناميات الأسعار بإعادة تنظيم الإطار المؤسسي وقطاع الطاقة وسلاسل الإمداد، حيث أدى وقف أنشطة التكرير البدائية وفرض أنماط تسعير موحدة إلى ارتفاع تكاليف المحروقات، وانتقال أثرها إلى النقل والخدمات والسلع النهائية. وقد ترافقت هذه التحولات مع ضعف القدرة الشرائية واختلالات في سوق العمل والدخل، ما حدّ من استجابة الطلب رغم استمرار توفر السلع. وتشير هذه الأنماط إلى أن التضخم خلال هذه المرحلة يعكس تفاعلاً بين صدمات مؤسسية-طاقية، وعوامل نقدية مرتبطة بتعدد العملات، وعوامل سوقية تقليدية، ضمن سياق يتسم بتفاوت مكاني واضح ودرجات متفاوتة من هشاشة سبل العيش.

4. التباين السعري بين المحافظات والفضاءات النقدية

اعتماداً على مسح أسعار شهر شباط 2026، يمكن قراءة التباين السعري بين المحافظات ضمن سياق أكثر تعقيداً مقارنة بشهر كانون الثاني السابق، حيث تداخلت العوامل الموسمية (شهر رمضان)، مع التحولات الإدارية (انضمام دير الزور والرقة بالكامل للحكومة الانتقالية)، واستمرار اختلاف الأنظمة النقدية، ما انعكس في إعادة تشكيل خريطة التباين السعري.

تُظهر البيانات أن السلع القابلة للتداول شهدت ميلاً نسبياً نحو تقارب أكبر في الأسعار بين المحافظات، مقارنة بالأشهر السابقة، مدفوعة باستمرار توحيد المعابر والرسوم الجمركية. هذا الاتجاه انعكس بشكل واضح في السلع الغذائية الأساسية مثل الأرز والسكر والزيوت، حيث تقلصت الفجوات السعرية بين محافظات مثل دمشق وحلب وحمص وحماة .كما امتد هذا التقارب جزئياً إلى مناطق إدلب وريف حلب، رغم بقاء أثر اختلاف العملة. ومع ذلك، بقيت بعض الفروقات قائمة نتيجة تكاليف النقل وهوامش التوزيع، خاصة في المحافظات الطرفية.

في المقابل، برزت الخدمات غير القابلة للتداول كمصدر رئيسي للتباين السعري خلال شهر شباط، حيث ارتبطت ديناميكيات التسعير فيها بشكل مباشر بارتفاع تكاليف التشغيل المحلية، ولا سيما تكلفة الكهرباء. فقد شكّل صدور أول فاتورة كهرباء بالأسعار الجديدة في 15 كانون الثاني 2026 نقطة تحول، إذ ترافقت مع احتجاجات اجتماعية لم تُفضِ إلى تعديل في السياسة، ومع دخول شهر رمضان ترسخت توقعات باستمرار هذه الأسعار، ما دفع مقدمي الخدمات إلى إعادة تسعير خدماتهم. وفي هذا السياق، ومع توجه شريحة واسعة من السكان إلى التوقف عن سداد الفواتير، تحولت تكلفة الكهرباء إلى عنصر غير مباشر يُعاد تحميله على أسعار الخدمات، بدلاً من تحمله ضمن قنوات الدفع النظامية.

انعكس ذلك في ارتفاعات ملحوظة في الإيجارات وأجور الخدمات الشخصية مثل الحلاقة والعناية، إضافة إلى التعليم غير الجامعي المرتبط بالمدارس الخاصة والدروس الخصوصية، حيث جرى إدماج تكاليف الطاقة ضمن هيكل الأسعار. ويظهر هذا الأثر بشكل أوضح في المحافظات ذات الكثافة السكانية والطلب المرتفع مثل دمشق وريف دمشق، حيث تم نقل جزء أكبر من عبء التكلفة إلى المستهلك النهائي، مقارنة بمحافظات أخرى ذات قدرة شرائية أقل. وتشير هذه التطورات إلى أن أسعار الخدمات، بحكم طبيعتها المحلية، أصبحت أكثر حساسية لصدمات التكاليف الداخلية، وعلى رأسها الطاقة، ما أدى إلى توسيع فجوة التباين السعري بينها وبين السلع القابلة للتداول خلال الفترة المدروسة.

على مستوى المجموعات السلعية، يظهر في مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية تباين متوسط نسبياً، مع تسجيل ارتفاعات موسمية خلال شهر رمضان، إلا أن هذا الارتفاع اتسم بدرجة أعلى من التجانس بين المحافظات مقارنة بفترات سابقة، نتيجة تحسن تدفقات السلع وتراجع القيود المرتبطة بالمعابر. ومع ذلك، تبقى الفروقات أكثر وضوحاً في السلع الطازجة، مع اختلاف أنماط التباين بين مكوناتها. ففي الخضروات، تميل الأسعار إلى الانخفاض في المحافظات القريبة من مراكز الإنتاج مثل اللاذقية وطرطوس، مقابل مستويات أعلى في دمشق وريف دمشق نتيجة تكاليف النقل والطلب المرتفع. أما في اللحوم، فتظهر مستويات أدنى نسبياً في المنطقة الشرقية (لا سيما دير الزور والرقة) إلى جانب بعض

المحافظات الداخلية مثل حماة وحمص، حيث يرتبط ذلك بتوفر نسبي للثروة الحيوانية، في حين تسجل دمشق وريف دمشق مستويات أعلى، ما يعكس تبايناً في محددات التسعير بين مكونات السلة الغذائية الطازجة واختلاف ديناميكيات العرض والطلب بين المحافظات.

في مجموعة النقل، استمر التباين مدفوعاً بأسعار المحروقات، مع تراجع نسبي في أثر الصدمة التي شهدتها دير الزور والرقة في منتصف الشهر السابق، إلا أن الأسعار بقيت أعلى نسبياً مقارنة ببقية المحافظات نتيجة استمرار تكاليف التكيف مع التحولات الإدارية. كما بقيت الحسكة ضمن نمطها الخاص، حيث تتأثر الأسعار بسياسات الدعم من جهة، وتقلبات سعر الصرف من جهة أخرى.

أما السلع المعمرة، مثل التجهيزات المنزلية، فقد استمرت في تسجيل تباين مرتفع بين المحافظات، حيث بقيت الأسعار في إدلب وريف حلب مرتبطة بالسوق التركية، وفي الحسكة مرتبطة بإقليم كردستان، مقابل بقية المحافظات التي تعتمد الليرة السورية، ما حافظ على فجوات سعرية واضحة لهذه الفئة.

بشكل عام، تشير بيانات شباط 2026 إلى نمط مزدوج: تقارب نسبي في أسعار السلع القابلة للتداول مقابل استمرار تباين مرتفع في الخدمات والسلع المعمرة. ويرتبط هذا التقارب في السلع القابلة للتداول بالتحولات في السياسات التجارية منذ فتح الاستيراد، والذي ترافق لاحقاً مع توحيد الرسوم الجمركية في المناطق الخاضعة للحكومة الانتقالية.

في المقابل، استمرت الخدمات غير القابلة للتداول والسلع المعمرة في إظهار تباين أعلى، حيث بقيت أسعارها محكومة بعوامل محلية مثل تكاليف التشغيل (وخاصة الطاقة)، ومستويات الدخل، والطلب المحلي، إضافة إلى اختلاف الأطر النقدية بين المناطق. كما أن السلع المعمرة، بحكم اعتمادها على قنوات استيراد غير متجانسة وتعدد العملات (الليرة السورية، الليرة التركية، والتسعير بالدولار في بعض المناطق)، حافظت على فجوات سعرية واضحة بين المحافظات.

ويعكس هذا النمط أن تحرير التجارة وفتح الاستيراد ساهما في تقارب أسعار السلع القابلة للتداول، دون أن يمتد هذا الأثر إلى بقية مكونات السلة الاستهلاكية، ما يُبقي بنية الأسعار في سوريا قائمة على تجزئة سوقية تتداخل فيها عوامل التكامل الجزئي مع استمرار الاختلافات المؤسسية والنقدية بين المحافظات.

5. المساهمة في التضخم

يُظهر تحليل المساهمة في التضخم الشهري لشهر شباط 2026 أن الضغوط السعرية على المستوى الوطني (6.5 بالمئة) تركزت أساساً في مجموعتين رئيسيتين :السكن والمياه والوقود (52 بالمئة)، والأغذية والمشروبات غير الكحولية (30 بالمئة)، مع مساهمات ثانوية من النقل والتجهيزات المنزلية. ويُفسَّر هذا النمط جزئياً بخصوصية شهر رمضان، حيث يرتفع الطلب الموسمي على المواد الغذائية، ما يعزز مساهمة مجموعة الأغذية في التضخم، إلا أن الثقل الأكبر بقي لمجموعة السكن والطاقة، بما يعكس انتقال الصدمات المرتبطة بتكاليف الخدمات الأساسية والطاقة إلى المستوى العام للأسعار. في المقابل، ظلت مساهمات مجموعات مثل التعليم والاتصالات محدودة على المستوى الكلي، ما يشير إلى أن التضخم في هذا الشهر كان مدفوعاً بعوامل معيشية مباشرة.

الشكل (4): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري (M-o-M) لشهر شباط 2026 (بالنسب المئوية)

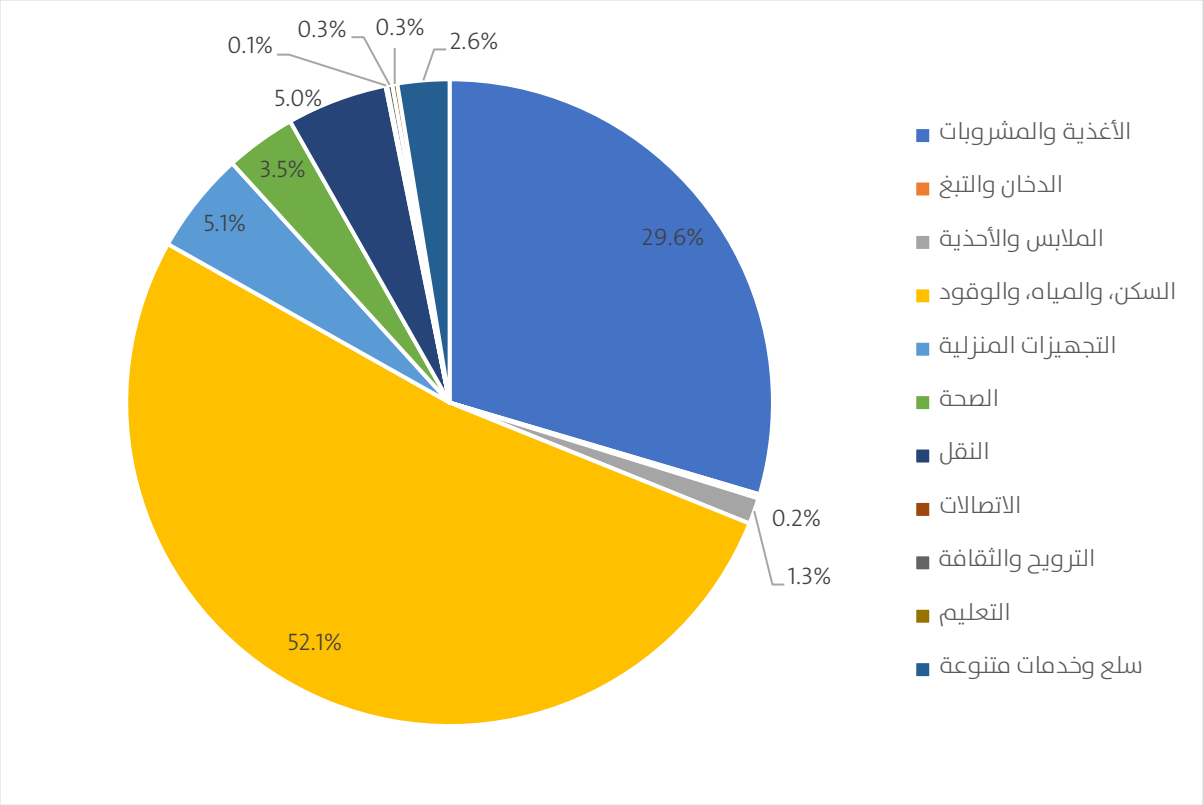

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

على المستوى المكاني، يبرز تباين حاد في محركات التضخم بين المحافظات. ففي مناطق الحكومة الانتقالية، خصوصاً دمشق وريفها، لعبت الأغذية والمشروبات دوراً محورياً (44 بالمئة و 66 بالمئة على التوالي)، متأثرة بزيادة الاستهلاك الغذائي خلال شهر رمضان، في حين حافظت مجموعة السكن والطاقة على دور رئيسي في محافظات الساحل والوسط مثل طرطوس (79 بالمئة) وحماة (47 بالمئة) وحمص (52 بالمئة). أما في الجنوب، فقد اتسمت السويداء ودرعا بوزن مرتفع للأغذية (74 بالمئة و 24 بالمئة)، مع

مساهمات ملحوظة للنقل والخدمات، وهو ما يشير إلى حساسية هذه المناطق لصدمة الطلب الغذائي أكثر من صدمات الطاقة.

تكشف هيمنة السكن والطاقة والأغذية على المساهمة التضخمية أن بنية التضخم الراهنة تتخذ طابع تضخم تكلفة معيشي أكثر من كونها ناتجة عن توسع في الطلب الكلي. وتعكس هذه البنية انتقال آثار إعادة التسعير والتحولات الإدارية، بما في ذلك تعديل أسعار الطاقة وتغير أنماط التسعير بين المناطق، إلى مستويات الأسعار النهائية التي تواجهها الأسر. وفي هذا السياق، تتحمل الأسر عبء هذه التحولات من خلال ارتفاع تكاليف المعيشة اليومية، في حين يظهر أثر محدود نسبياً لأي تحسن في تكامل الأسواق أو توحيد الأطر المؤسسية على تخفيف هذه الضغوط ضمن الفترة المدروسة.

في المقابل، تُظهر مناطق الشمال الشرقي والشمال الغربي أنماطاً تضخمية مختلفة مرتبطة بالتحولات المؤسسية والسياساتية. ففي الرقة ودير الزور، حيث تم رفع الدعم عن السلع الأساسية بالتزامن مع الانضمام إلى الحكومة الانتقالية، برزت مجموعة السكن والطاقة كمحرك رئيسي للتضخم (77 بالمئة و 52 بالمئة)، إلى جانب مساهمة مرتفعة للنقل (17 بالمئة و 19 بالمئة)، ما يعكس انتقالاً مباشراً لصدمة تحرير الأسعار إلى المستهلكين .أما في إدلب وحلب، فقد سجلت أعلى معدلات تضخم (13.7 بالمئة و 14.1 بالمئة)، مدفوعة بشكل شبه كامل بمجموعة السكن والطاقة (52 بالمئة و 89 بالمئة)، في حين بقيت مساهمة التعليم ضعيفة أو سلبية، وهو ما يتسق مع خفض أجور التعليم الجامعي ودمج القطاع، بما حدّ من أثره التضخمي. وبذلك، يتضح أن تضخم شباط 2026 هو نتاج تفاعل بين صدمات الطلب الموسمية (رمضان) والتحولات الهيكلية في الدعم والسياسات العامة، ما أدى إلى إعادة توزيع أوزان المجموعات الدافعة للتضخم بين المحافظات.

6. التغيرات في أسعار الصرف

استمر مصرف سوريا المركزي بتثبيت سعر الصرف الرسمي (للحوالات والصرافة) عند 11055 ليرة للدولار للشهر التاسع على التوالي، في مقابل تذبذبات واضحة في السوق الموازي الذي تراوح بين 11507 و 11786 ليرة سورية لكل دولار. ورغم هذه التقلبات، سجلت الليرة السورية تحسناً بنسبة 1.7 بالمئة خلال شباط، حيث بلغ متوسط سعر الصرف إلى 11655 ليرة مقارنة بـ 11773 ليرة في كانون الثاني. ويظل السوق غير الرسمي هو المؤشر الواقعي لقيمة العملة، وهو ما تتبناه الحكومة ضمنياً عبر تسعير المشتقات النفطية (مازوت، بنزين، غاز) بمستويات تقارب أسعار السوق الموازي عوضاً عن السعر الرسمي. أما بالنسبة لليرة التركية، فقد كشفت البيانات عن اتجاه متذبذب في سعر الصرف خلال شهر شباط 2026، مما يعكس ضعفاً متزايداً في قيمتها، حيث تراجعت قيمتها من نحو 43.2 ليرة تركية لكل دولار بداية الشهر إلى 44 ليرة تركية في نهايته، بنسبة تراجع 1.5 بالمئة في شهر شباط مقارنة بشهر كانون الثاني 2026 على أساس وسطي شهري.

الشكل (5): تغيرات سعر صرف الليرة السورية والليرة التركية أمام الدولار الأمريكي خلال شباط 2026

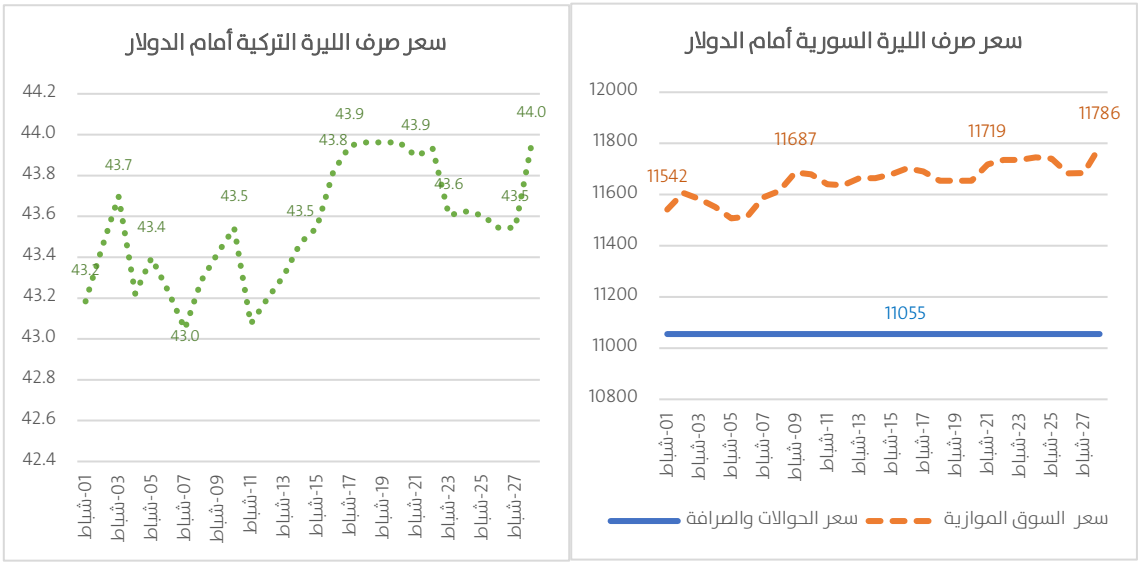

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

7. الأجور في سوريا

بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام (عند بدء التعيين) في سوريا حوالي 1.13 مليون ليرة سورية في شهر شباط 2026، بينما بلغ متوسط الأجر الشهري للعامل في القطاع الخاص 1.32 مليون ليرة سورية، في حين سجل الموظف في القطاع المدني 3.1 مليون ليرة سورية خلال نفس الشهر.

تكشف المقارنة في الأجور الاسمية (بالأسعار الجارية) بين المناطق السورية عن تباين هيكلي حاد، يتجسد في فجوة جوهرية بين المناطق التي تعتمد الليرة التركية والمناطق التي تعتمد الليرة السورية ضمن نطاق سيطرة الحكومة الانتقالية. تُعزى هذه الفوارق إلى اعتبارات غير مرتبطة بإنتاجية العمالة، مما يُرّسخ تمايزاً اقتصادياً وجغرافياً بين السكان. كما يُلاحظ وجود تباين في مستويات الأجور بين القطاعات، حيث يُسجل مستوى أجور القطاعين العام والخاص انخفاضاً ملحوظاً مقارنةً بالقطاع المدني.[7] وفي سياق متصل، تبقى فئة العمالة غير الماهرة (عمال المياومة) هي الفئة الأكثر تأثراً بالضغوط الاقتصادية عبر جميع المناطق والمحافظات.

الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر شباط 2026 (بالليرة السورية)

	مناطق النظام سابقاً	مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	3030000	5571983	3090000	3319793
أجور الموظف (جامعي)	935000	2341823	1060000	1132451
أجور الموظف (تعليم أساسي)	859028	1379503	1040000	942593
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	4150752	6331659	4920000	4507864
أجور العامل في محل تجاري	1285011	1769170	1240000	1324293
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	2754353	5200926	3608000	3106683

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[7] يُشار إلى أن أجور العاملين في القطاع المدني في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة النظام السوري، رغم ارتفاعها النسبي مقارنة بأجور القطاعين العام والخاص، تظل منخفضة جداً على المستوى الإقليمي، إذ تعادل 76 بالمئة فقط من نظيرتها في مناطق الإدارة الذاتية و 53 بالمئة من نظيرتها في مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة التركية، وذلك خلال شهر شباط 2026.

8. خطوط الفقر في سوريا

وصل خط الفقر المدقع للأسرة[8] (كمؤشر على الحرمان من الغذاء) على مستوى سوريا في شهر شباط 2026 إلى 3.11 مليون ليرة سورية شهرياً، ووصل خط الفقر الأدنى إلى 4.89 مليون ليرة سورية، وخط الفقر الأعلى إلى 6.75 مليون ليرة سورية. وسجلت خطوط الفقر أعلى مستوياتها في محافظات دمشق وحمص وحلب وريف دمشق، فيما سجلت محافظات السويداء واللاذقية ودير الزور والحسكة والقنيطرة أدنى قيم لخطوط الفقر خلال شهر شباط 2026.

الشكل (6): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر شباط 2026 (مليون ليرة سورية)

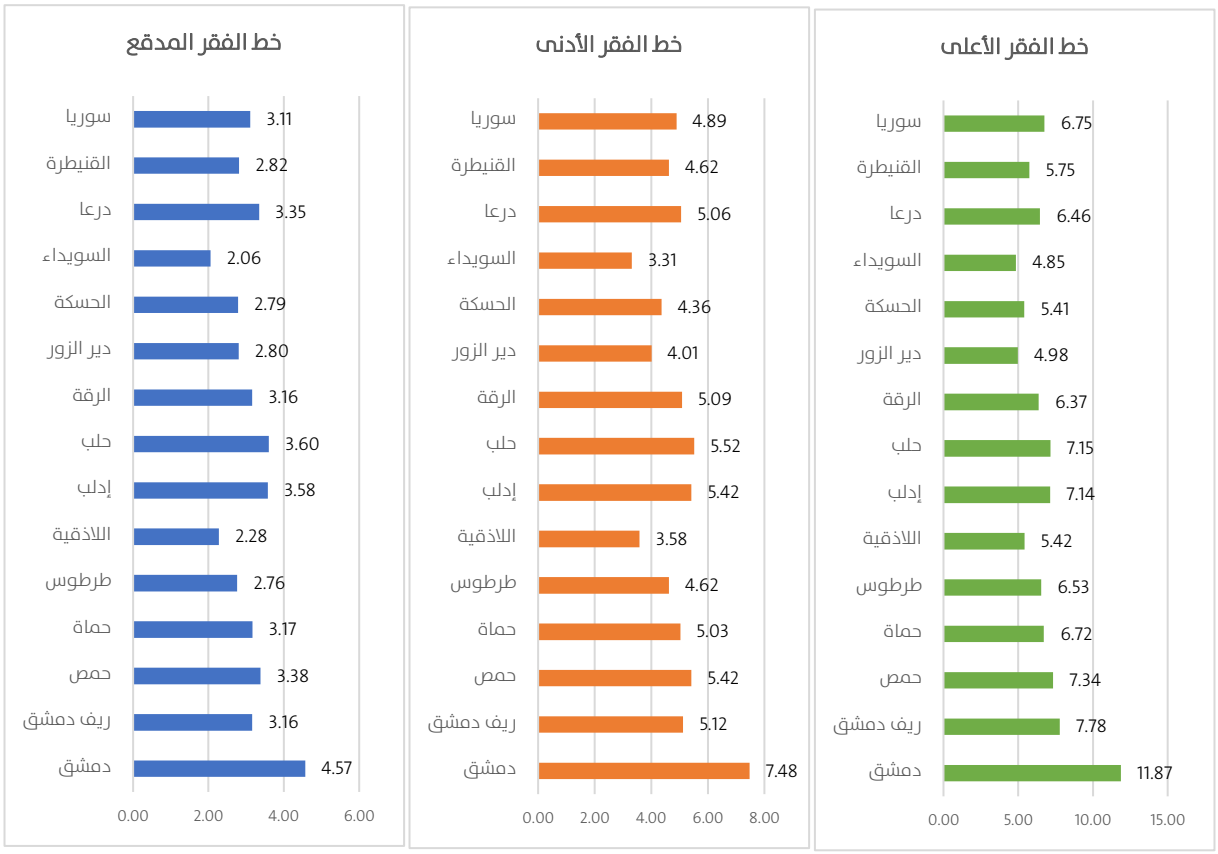

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

يكشف تحليل نسب تغطية وسطي الأجور لخطوط الفقر في سوريا، عن أزمة هيكلية عميقة في كفاية الدخل، لا سيما في القطاعين العام والخاص. على المستوى الوطني، يُظهر المتوسط العام عجزاً حاداً، حيث تقل أجور الموظف الجامعي الحكومي عن 63.6 بالمئة من خط الفقر المدقع، وتتسع هذه الفجوة لتتجاوز 83 بالمئة عند مقارنتها بخط الفقر الأعلى. وتقل أجور العاملين في القطاع الخاص عن 56.4 بالمئة من خط الفقر المدقع، وعن 80 بالمئة من خط الفقر الأعلى.

[8] تم حساب خطوط الفقر (المدقع، والأدنى والأعلى) من خلال قياس أثر التضخم على خطوط فقر عام 2009.

تتركز الأزمة الأعمق في القطاع العام، حيث يغطي أجره الشهري فقط 36.4 بالمئة من خط الفقر المدقع، مما يؤكد الانهيار التام للقيمة الحقيقية للأجر الحكومي. أما بالنسبة لخط الفقر الأعلى، فإن جميع الفئات الوظيفية تقع تحته، وهذا يعني أن غالبية الأسر السورية تعيش في حالة فقر مدقع، حيث لا تستطيع تأمين الضروريات الأساسية إلى جانب احتياجاتها من التعليم والصحة وغيرها. في المقابل، يتمتع القطاع المدني (المرتبط بالمنظمات غير الحكومية والتمويل الخارجي) بحماية نسبية ملحوظة، حيث تبلغ نسبة تغطية أجوره لخط الفقر المدقع 99.9 بالمئة، مما يشير إلى أن القدرة على الوصول إلى التمويل الخارجي هي المحدد الأساسي للبقاء الاقتصادي في السياق السوري.

الجدول (4): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر شباط 2026 (بالنسب المئوية)

	مناطق النظام سابقاً	مناطق المؤقتة والإنقاذ سابقاً	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	سوريا
أ- تغطية الأجور لخط الفقر المدقع				
الموظف الجامعي في القطاع العام	31.0	68.3	34.3	36.4
العامل في القطاع الخاص	42.5	51.6	40.1	42.6
الموظف في القطاع المدني	91.2	151.7	116.8	99.9
ب- تغطية الأجور لخط الفقر الأدنى				
الموظف الجامعي في القطاع العام	19.6	44.8	22.4	23.1
العامل في القطاع الخاص	26.9	33.9	26.2	27.1
الموظف في القطاع المدني	57.7	99.6	76.2	63.5
ج- تغطية الأجور لخط الفقر الأعلى				
الموظف الجامعي في القطاع العام	14.1	34.3	18.0	16.8
العامل في القطاع الخاص	19.4	25.9	21.0	19.6
الموظف في القطاع المدني	41.7	76.2	61.2	46.0

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

9. خاتمة

تكشف نتائج شباط 2026 بوضوح سلسلة انتقال الأثر السعري من التغيير الجذري في منظومة التسعير بعد السيطرة على الرقة ودير الزور، وتحرير أسعار الطاقة والسلع الأساسية، والتي تزامنت مع استمرار سياسة تقييد السيولة. وقد انتقلت هذه الزيادات تدريجياً إلى قطاعات النقل والإنتاج الزراعي والغذائي والخدمات اليومية، بما يعكس ترابط حلقات التسعير داخل الاقتصاد المحلي. وفي الوقت ذاته، تداخلت عوامل إضافية مثل القيود على استيراد بعض السلع الغذائية، وزيادة الطلب خلال شهر رمضان، في تعزيز الضغوط السعرية.

على صعيد آخر، يعكس التباين السعري خلال شهر شباط 2026 تقارباً نسبياً أكبر في أسعار السلع القابلة للتبادل، مقابل استمرار تباين أكثر حدة في الخدمات المحلية والسلع المعمرة، في ظل بنية سوقية مجزأة تتحدد فيها الأسعار ضمن أطر محلية تختلف من محافظة إلى أخرى. ويأتي ذلك ضمن سياق يتسم بضعف مستويات الدخل، ما أدى إلى تركّز الأثر على الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك المتقاعدون والنازحون، والعاطلون عن العمل، وعمال المياومة، إضافة إلى سكان المحافظات التي شهدت انتقالاً إدارياً.

ختاماً، ترصد المؤشرات استمرار الاختلال في بنية الدخل؛ إذ استقرت مستويات الأجور في القطاعين العام والخاص دون خطوط الفقر، مما يعكس تآكلاً عميقاً في القيمة الحقيقية للأجور واتساع الفجوة بين القدرة الشرائية وتكاليف المعيشة الأساسية.

بناءً على نتائج النشرة ، تبرز مجموعة من المحاور السياساتية ذات الأولوية:

1. إعادة النظر في قرار رفع أسعار الكهرباء: إن التسعيرة الجديدة مجحفة بحق المواطنين وبشكل خاص ذوي الدخل المحدود، فهناك عجز كامل عن تغطية تكاليف الكهرباء بعد هذا القرار، لذا لا بد من العودة عن هذا القرار لانعكاساته الاجتماعية الخطيرة.
2. إعادة النظر بسياسة تحرير أسعار السلع الأساسية (الخبز والمحروقات)، وتعزيز دعم أسعار التعليم والخدمات الصحية.
3. إعادة تقييم الأثر الانكماشي لسياسات تقييد السيولة على الناتج المحلي الإجمالي، واعتماد نهج منظم يتيح تحسين تدفق السيولة إلى الأسر والمنتجين دون تحفيز المضاربات.
4. تبني آليات انتقالية لإدارة الأسعار في شمال شرق سوريا بما يحد من الصدمات المفاجئة في سلع أساسية مثل الخبز والطاقة والنقل.
5. إيقاف التعامل بالليرة التركية في شمال غرب سوريا، والعودة لاعتماد العملة الوطنية كأساس للتعامل.
6. تطبيق سياسات حماية اجتماعية وطنية شاملة وربطها بشكل مباشر باحتياجات الغذاء والطاقة.
7. معالجة فجوة الأجور مقارنة بخطوط الفقر من خلال تعديلات فعلية في مستويات الدخل.

10. المراجع والمصادر

1. المركز السوري لبحوث السياسات. دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022.
2. المركز السوري لبحوث السياسات. المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا، 2025–2026.
3. مصرف سوريا المركزي. البيانات المتعلقة بتثبيت سعر الصرف الرسمي وآليات الصرافة والحوالات خلال شباط 2026.
4. اللجنة الوطنية للاستيراد والتصدير التابعة للأمانة العامة لرئاسة الجمهورية. قرار منع استيراد الفروج الحي والمجمد. شباط 2026
5. إجراءات الحكومة الانتقالية المتعلقة بـ إدماج الرقة ودير الزور، وتنظيم قطاع الطاقة، ووقف الحراقات البدائية.
6. وكالة سانا. (2026، 11 شباط). ارتفاع أسعار الفروج في أسواق دمشق وتراجع الإقبال على شرائه

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر شباط 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,304	1,038	1,287	1,067	1,087	942	826	1,134	854	836	875	989	947	1,060	895
الأغذية والمشروبات	756	708	753	763	690	695	761	727	699	885	765	645	684	734	673
الدخان والتبغ	709	785	610	526	548	556	555	713	453	531	614	710	491	522	598
الملابس والأحذية	612	600	631	751	725	700	733	828	394	586	926	775	521	505	632
السكن، والكهرباء، والوقود	2,233	2,008	2,705	2,145	2,098	1,887	1,240	1,754	1,628	970	1,152	2,107	2,121	2,036	1,576
التجهيزات المنزلية والصيانة	749	616	601	1,041	471	458	680	661	570	577	1,208	484	708	542	600
الصحة	865	875	908	805	808	698	613	1,009	824	814	887	968	1,155	701	825
النقل	1,201	1,138	1,204	1,237	1,200	1,141	485	793	1,011	902	993	984	659	1,410	863
الاتصالات	330	329	330	330	328	327	48	341	330	333	332	341	331	331	203
الترويح والثقافة	423	625	483	358	397	460	522	628	742	591	478	453	413	311	472
التعليم	797	902	1,110	904	1,148	824	1,226	1,000	1,011	819	1,075	914	982	1,057	864
سلع وخدمات متنوعة	810	892	1,041	805	906	595	826	838	837	815	846	1,003	884	1,269	846

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

المركز السوري لبحوث السياسات
SyrianCenter For Policy Research

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org